

نتائج الدراسة

من الدراسة السابقة أمكن التوصل إلى النتائج التالية:

أولاً: إن السياسة المالية من أجل التنمية الاقتصادية أو من أجل التكوين الرأسمالى فى الدول النامية تدعو إلى مبدأ الفائض الجارى فى الموازنة الجارية للحكومة وإن كان هذا المبدأ بعيد المنال فى أوقات كثيرة وخاصة فى المدى القصير إلا أن هذا لا يُعتبر أمراً مُستحيلاً حيث يُمكن فيما بعد تحقيق التوازن الكلى فى الموازنة العامة للدولة، كما أن السياسة النقدية هى إحدى السياسات الاقتصادية التى تتكاتف مع غيرها من السياسات وخاصة السياسة المالية لتحقيق أهداف الاقتصاد القومى والتى تتمثل فى رفع معدل النمو الاقتصادى ورفع مُستوى الدخل والتشغيل، كما أن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية هو بمثابة الوسيلة الفعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة.

ثانياً: تُعانى مصر من عجز دائم ومُتزايد فى الموازنة العامة للدولة رغم جهود الإصلاح الاقتصادى خلال الفترة التى شملتها الدراسة، وهذا يؤثر على وضع الاستقرار المالى فى مصر.

ولايُرجع العجز المتزايد والمستمر إلى الاختلالات الهيكلية فى المالية العامة فحسب، وإنما يرجع أيضاً إلى طبيعة سياسات مواجهة العجز.

ثالثاً: هناك عجز متزايد فى الدين العام بشقيه، فبعد أن كان رصيد الدين الداخلى ٢٤٥,٥ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وصل إلى ١٢٣٨ مليون جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١٣، كذلك ارتفاع خدمة الدين الداخلى من ٢٠ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ١٥٤,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١٣، كذلك الحال بالنسبة للدين الخارجى فقد زاد من ٢٦,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ليصل إلى ٣٤,٣ مليار دولار عام ٢٠١٢/٢٠١٣، وهذا يؤثر على وضع الاستقرار المالى بصفة عامة فى مصر.

رابعاً: بعد إجراء اختبارات الاستقرار المالي في مصر بالنسبة للدين العام المحلي، وجد أن مصر تُعاني من مشكلة تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترة التي شملتها الدراسة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ وحتى ٢٠١٢/٢٠١٣، فبعد إجراء المقارنة بين معدل نمو الدين المحلي وسعر الفائدة على أذون الخزانة وبين كُُل من سلسلة الإيرادات الكلية والاستخدامات الكلية وجد التالي:

- معدل نمو الدين المحلي يفوق سعر الفائدة على أذون الخزانة مما يعنى وجود حالة من عدم الاستقرار المالي وعدم القدرة على تحجيم الدين العام.
- ليس هناك تناظر بين كُُل من سلسلة الإيرادات الكلية والاستخدامات الكلية بل وهناك جنوح واضح ومُتزايد من عام لآخر مما يعنى وجود حالة من عدم الاستقرار المالي.

وهذا ما تم تأكيده بعد استخدام مؤشرات الحكم على مدى وجود استقرار مالي بالنسبة للدين الداخلي وهي مؤشر فجوة الضرائب والتي كانت نتيجته بالسالب مما يعنى عدم قدرة الإيرادات الضريبية المُحققة على تثبيت الدين العام المحلي، ومؤشر فجوة الإيرادات الكلية ومؤشر فجوة الإيرادات الضريبية ومؤشر فجوة الفائض (العجز) الأولى.

خامساً: بعد استخدام المؤشر الخاص للحكم على الاستقرار المالي بالنسبة للدين الخارجي خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ وحتى ٢٠١٢/٢٠١٣، يلاحظ أنه على مستوى السنوات منفردة كان هناك استقرار مالي بالنسبة للدين الخارجي خلال الأعوام (٢٠٠٢/٢٠٠٣، ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ٢٠٠٩/٢٠١٠، ٢٠١١/٢٠١٢)، وكان هناك عدم استقرار مالي بالنسبة للدين الخارجي خلال الأعوام (٢٠٠٠/٢٠٠١، ٢٠٠١/٢٠٠٢، ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ٢٠١٠/٢٠١١).

سادساً: إن السياسة المالية في مصر سواء كانت (توسعية أو انكماشية) لم تستطع تحقيق الاستقرار المالي بالنسبة للدين العام ككل.

وقد توصلت الدراسة أيضا إلى الإجابة على الفروض التى قامت عليها الدراسة وهى كالتالى:

(١) من خلال الفصل الأول ونهاية الفصل الثالث تم التحقق من الفرض الأول والقائم على أن استخدام أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية قد يسمح بتحقيق الاستقرار المالى، فقد ثبت صحة هذا الفرض بشرط الاستخدام الكفء لكل من السياسة المالية والسياسة النقدية وضرورة التنسيق الكامل بينهما.

(٢) فى نهاية الفصل الثانى وبداية الفصل الثالث فقد تم التحقق من الفرض الثانى والقائم على تزايد عجز الموازنة العامة للدولة وتضخم الدين العام بشقيه (الداخلى والخارجى) مما يؤثر على الاستقرار المالى فى مصر، حيث تبين أن مصر تُعانى من عجز دائم ومُتزايد فى الموازنة العامة للدولة خلال الفترة التى شملتها الدراسة وكذلك ارتفاع فى الدين العام بشقيه (الداخلى والخارجى)، مما يؤثر على وضع الاستقرار المالى فى مصر.

(٣) من خلال الفصل الثالث فقد تم التحقق من الفرض الثالث والقائم على أن مصر تُعانى من مشاكل تحقيق الاستقرار المالى بالنسبة لكل من الدين العام الداخلى والدين العام الخارجى، وهذا ما تم التأكد منه حيث إنه بعد إجراء اختبارات الاستقرار المالى فى مصر بالنسبة لكل من الدين الداخلى والدين الخارجى وجد التالى :

(أولاً) بالنسبة للدين العام الداخلى، تبين أن مصر تُعانى من مُشكلة تحقيق الاستقرار المالى خلال الفترة التى شملتها الدراسة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ وحتى ٢٠١٢/٢٠١٣، فبعد إجراء المُقارنة بين مُعدل نمو الدين المحلى وسعر الفائدة على أذون الخزنة.. وبين كل من سلسلة الإيرادات الكُلية والاستخدامات الكُلية وجد التالى :

- * مُعدل نمو الدين المحلى يسبق سعر الفائدة على أذون الخزنة مما يعنى وجود حالة من عدم الاستقرار المالى وعدم القُدرة على تحجيم استدانة الدولة.
- * ليس هُناك تناظر بين كل من سلسلة الإيرادات الكُلية والاستخدامات الكُلية بل وهُناك جنوح واضح ومُتزايد من عام لآخر مما يعنى وجود حالة من عدم الاستقرار المالى.

وهذا ما تم تأكيده بعد استخدام مؤشرات الحكم على مدى وجود استقرار مالي بالنسبة للدين الداخلي وهي مؤشرات فجوة الضرائب، وفجوة الإيرادات الكلية، وفجوة الإيرادات الضريبية ومؤشر فجوة الفائض (العجز) الأولى، وجد أن هناك حالة من عدم الاستقرار المالي بالنسبة للدين الداخلي.

(ثانياً) بالنسبة للدين الخارجي وبعد استخدام المؤشر الخاص للحكم على الاستقرار المالي بالنسبة للدين الخارجي خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٢/٢٠١٣، وجد أنه على مستوى السنوات منفردة فكان هناك استقرار مالي بالنسبة للدين الخارجي خلال الأعوام (٢٠٠٣/٢٠٠٢، ٢٠٠٤/٢٠٠٣، ٢٠٠٥/٢٠٠٤، ٢٠٠٦/٢٠٠٥، ٢٠٠٧/٢٠٠٦، ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ٢٠١٠/٢٠٠٩)، وكان هناك عدم استقرار مالي بالنسبة للدين الخارجي خلال الأعوام (٢٠٠١/٢٠٠٠، ٢٠٠٢/٢٠٠١، ٢٠٠٣/٢٠٠٢، ٢٠٠٤/٢٠٠٣، ٢٠٠٥/٢٠٠٤، ٢٠٠٦/٢٠٠٥، ٢٠٠٧/٢٠٠٦، ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ٢٠١٠/٢٠٠٩).